تقرير الرقابة المالية على بلدية السواسي

(تصرّف سنة 2017)

تقديم البلدية

أحدثت بلدية السواسي في 23 أوت 1965 وهي من إحدى بلديات ولاية المهدية وتبلغ مساحتها حوالي 380 هكتارا (دون اعتبار التقسيم الترابي الجديد للبلديات). كما يبلغ عدد سكانها 5.381 حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014.

ويبلغ عدد المؤسسات الاقتصادية بمنطقة السواسي 2418 مؤسسة. وتولّى تسيير البلدية خلال سنة 2017 نيابة خصوصية تتركب من 6 أعضاء يرأسها معتمد السواسي. ويعمل بها 10 إداريين و3 فنيين و58 عاملا في إطار هيكلة عامة متكونة من كتابة عامة وإدارة فرعية للشؤون الإداريّة والمالية وإدارة فرعية فنية.

وبلغ معدل الموارد والنفقات السنوية خلال فترة 2015-2017 تباعا مبلغ 1.682 أ.د و1.430 أ.د.

طبيعة المهمة

عملا بإذني المهمة عدد 551 وعدد 558 بتاريخ 30 أكتوبر 2018، وفي إطار تنفيذ الاتفاقيّة المبرمة بين الجمهوريّة التونسيّة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج التنمية الحضريّة والحوكمة المحليّة تولت الدائرة النظر في الوضعيّة الماليّة للبلديّة بعنوان سنة 2017 للتأكّد بدرجة معقولة من إحكام إعداد الحساب المالي ومن صحّة ومصداقيّة البيانات المضمّنة به. كما أولت الدّائرة اهتمامها لمجهود البلديّة من أجل تعبئة الموارد المتاحة لها وتأدية نفقاتها في كنف الشرعيّة.

وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة الدائرة واستغلال المعطيات الواردة بالاستبيان الموجه للبلدية وتلك المستخرجة من منظومة "أدب بلديات" علاوة على الزيارات الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها. وارتكزت التحاليل المالية على الفترة 2015-2017.

إجراءات إعداد الميزانية وختم الحسابات

طبقا لأحكام الفصل13 (جديد) من القانون عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة، تم عرض مشروع ميزانية البلدية على مداولة المجلس في دورته العاديّة الثالثة لسنة 2016 المنعقدة بتاريخ 24 نوفمبر 2016.

وعملا بمقتضيات الفصول 16 و33 و34 من القانون سالف الذكر تمّت المصادقة على ميزانية البلدية من قبل والي المهديّة بتاريخ 31 ديسمبر 2016.

وقد تمّت مقارنة عمليات التنقيح وتحويل الاعتمادات داخل الميزانية مع محتوى قرارات التنقيح وقرارات تحويل الاعتمادات والتأكد من تطابقها، كما تمّ التحقق من صحة الإجراءات والحصول على مصادقة سلطة الإشراف عليها طبقا لأحكام الفصول 13 و25 و27 و28 من القانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية.

و تمّ عرض الحساب المالي لسنة 2017 على النيابة الخصوصية لبلدية السواسي في دورتها الاستثنائية لسنة 2018 والمنعقدة بتاريخ 11 ماي 2018 قبل أن يتمّ عرض القرار المتعلق بغلق ميزانية البلدية على سلطة الإشراف التي صادقت عليه بتاريخ 27 جوان 2018. وتمّ إيداع الحساب المالي لدى دائرة المحاسبات بتاريخ 19 جويلية 2018.

<u>خلاصة أعمال المراجعة</u>

فيما عدا المبالغ المتعلقة ببقايا الإستخلاص و باعتبار ما انتهت إليه أعمال الرقابة فإنه يمكن التأكيد على أنّ عمليات القبض والصرف المنجزة بعنوان السنة المالية 2017 لا تشوبها أخطاء جوهرية من شأنها أن تمس بمصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي للبلدية.

ملخص الحساب المالي لسنة 2017

		2015	2016	2017
مقابيض		**1.525,340**	**1.473,517**	**2.045,962**
العنوان الأول		**1.092,700**	**1.145,690**	**1.710,662**
1	**المداخيل الجبائية الإعتيادية**	**803,034**	**799,619**	**965,151**
	1 المعاليم على العقارات والأنشطة	366,632	335,985	331,394
	2 مداخيل إشغال واستلزام الملك العمومي البلدي	296,820	332,045	476,872
	3 معاليم الرخص وإسداء خدمات	139,581	131,589	156,885
2	**المداخيل غير الجبائية الاعتيادية**	**289,666**	**346,071**	**745,511**
	5 مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية	77,628	118,134	99,095
	6 المداخيل المالية الاعتيادية	212,037	227,937	646,415
العنوان الثاني		**432,641**	**327,827**	**335,300**
3	**الموارد الذاتية المخصصة للتنمية**	**294,212**	**229,781**	**257,102**
	7 منح التجهيز	219,087	153,511	159,207
	8 مدخرات وموارد مختلفة	75,125	76,270	97,896
4	**موارد الاقتراض**	**138,233**	**97,851**	**78,003**
	9 موارد الاقتراض الداخلي	138,233	97,851	78,003
5	**الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة**	**195**	**195**	**195**
	12 الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	195	195	195
مصاريف		**1.342,143**	**1.261,015**	**1.687,657**
العنوان الأول		**1.015,702**	**1.097,988**	**1.444,286**
1	**نفقات التصرف**	**1.015,702**	**1.061,093**	**1.376,237**
	1 التأجير العمومي	694,989	743,037	782,053
	2 وسائل المصالح	303,292	297,058	530,860
	3 التدخل العمومي	17,421	20,998	63,324
2	**فوائد الدين المحلي**	**0**	**36,895**	**68,049**
	5 فوائد الدين المحلي	0	36,895	68,049
العنوان الثاني		**326,441**	**163,026**	**243,371**
3	**نفقات التنمية**	**326,441**	**163,026**	**243,371**
	6 الإستثمارات المباشرة	326,441	163,026	243,371
4	**تسديد أصل الدين**	**0**	**0**	**0**
	10 تسديدأصل الدين	0	0	0
5	**النفقات المسددة من الإعتمادات المحالة**	**0**	**0**	**0**
	11 النفقات المسددة من الإعتمادات المحالة	0	0	0
الفائض		**183,197**	**212,503**	**358,306**

النتائج العامة لتنفيذ الميزانية لسنة 2017

أسفر تنفيذ ميزانية بلدية السواسي بعنوان تصرف سنة 2017 عن فائض جملي في المقابيض على المصاريف قدره 358 أ.د تم تحويله بنسبة 100 % إلى المال الاحتياطي في غياب مشاريع مموّلة بواسطة الاعتمادات المحالة.

ومن أهمّ ما تبرزه النتائج العامّة للميزانية أنّ الفوائض الجمليّة للمقابيض على المصاريف سجلت خلال سنة 2017 ارتفاعا بقيمة 175 أ.د مقارنة بسنة 2015 وبمعدّل تطور سنوي خلال الفترة 2015-2017 نسبته 40 %.

وسجّلت فوائض المقابيض على المصاريف بالنسبة للعنوان الأوّل خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 ارتفاعا بقيمة 189 أ.د وبمعدّل سنوي يساوي 86 % خلال الفترة نفسها.

وعرفت جملة موارد البلديّة بعنوان سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 ارتفاعا بقيمة 521 أ.د وبنسبة نموّ معدّلها 16 % خلال الفترة 2015-2017. ويعود ذلك إلى التطوّر المزدوج الذي شهدته كلّ من موارد العنوان الأول وموارد العنوان الثاني، ففي الوقت الذي عرفت فيه موارد العنوان الأوّل تطوّرا خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 بقيمة 618 أ.د وبمعدّل تطوّر سنوي يساوي 25 % خلال الفترة 2015-2017، شهدت موارد العنوان الثاني سنة 2017 تراجعا بقيمة 97 أ.د مقارنة بسنة 2015 وبمعدّل سنوي سلبي يساوي 12 % خلال الفترة نفسها.

أما نفقات الميزانيّة، فقد عرفت ارتفاعا بقيمة 346 أ.د خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 وبمعدّل تطوّر سنوي يساوي 12 % خلال الفترة 2015-2017. ويعود ذلك إلى التطوّر الذي شهدته نفقات العنوان الأوّل خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 بما قيمته 429 أ.د وبمعدّل نسبة 19 % خلال الفترة 2015-2017، كما شهدت نفقات العنوان الثاني خلال سنة 2017 تراجعا مقارنة بسنة 2015 بما قيمته 80 أ.د وبمعدّل 14 % خلال الفترة نفسها.

الموارد

بلغت جملة موارد بلدية السواسي خلال سنة 2017 مجموع 2.046 أ.د وهي تتكون في حدود 84 % من الموارد الاعتيادية و16 % من موارد التنمية.

وبلغت الموارد الاعتياديّة للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 1.711 أ.د وهي تتكوّن من المداخيل الجبائيّة الاعتياديّة في حدود 56 % ومن المداخيل غير الجبائية الاعتيادية في حدود 34 %.

وتطوّرت الموارد الجبائيّة الاعتياديّة لبلديّة السواسي من 803 أ.د سنة 2015 إلى 965 أ.د سنة 2017 مسجّلة زيادة بقيمة 162 أ.د ومعدّل تطوّر سنوي خلال الفترة 2015-2017 يساوي 10 %. ونتجت هذه الزيادة عن نموّ معاليم الموجبات والرخص الإدارية والخدمات بقيمة تساوي 17 أ.د ومداخيل إشغال الملك العمومي والاستلزام بقيمة تساوي 180 أ.د مقارنة بسنة 2015.

وتمثل مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه أهم مورد بالنسبة إلى البلدية حيث تم تحصيل 477 أ.د في سنة 2017 أيّ ما يمثّل 49 % من جملة المداخيل الجبائية الإعتيادية للبلدية. وتحُلّ في المراتب الموالية المداخيل بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنيّة (295 أ.د) ومداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم في مقابل إسداء خدمات (157 أ.د) أي ما يمثّل تباعا 31 % و16 %.

أمّا المداخيل المتأتيّة من المعلوم على العقارات المبنية ومن المعلوم على الأراضي غير المبنية، فقد كانت على التوالي في حدود 25 أ.د و10 أ.د أي ما يمثّل تباعا حوالي 3 % و1 % من هذه المداخيل الجبائية الاعتيادية.

وتتوزّع المداخيل غير الجبائيّة الاعتياديّة بين المداخيل الماليّة الاعتياديّة في حدود نسبة 87 % ومداخيل أملاك البلديّة الاعتياديّة في حدود نسبة 13 %.

وتطوّرت المداخيل غير الجبائيّة الاعتياديّة من 290 أ.د سنة 2015 إلى 746 أ.د سنة 2017 مسجّلة ارتفاعا بقيمة 456 أ.د ومعدّل تطوّر سنوي خلال الفترة 2015-2017 يساوي 60 %. ويفسّر ذلك أساسا بارتفاع المداخيل الماليّة الاعتياديّة (434 أ.د) .

أمّا موارد التنمية للبلديّة فقد بلغت ما جملته 335 أ.د في سنة 2017 محققة تراجعا بقيمة 97 أ.د وبنسبة تطوّر سنوي سلبي تساوي 12 % خلال الفترة 2015-2017. ويفسّر ذلك أساسا بتراجع موارد الاقتراض الداخلي بما قيمته 60 أ.د أي بمعدّل تراجع سنوي خلال نفس الفترة يساوي 25 % .

<u>النفقات</u>

بلغت نفقات العنوان الأول 1.444 أ.د سنة 2017 محققة تطورا بقيمة 429 أ.د مقارنة بسنة 2015 وبنسبة تطوّر سنوي تساوي 19 % خلال الفترة 2015-2017. وتبلغ نفقات التأجير العمومي ووسائل المصالح سنة 2017 ما قيمته 1.313 أ.د أي ما يمثّل 91 % من مجموع نفقات العنوان الأول.

وشهدت نفقات التأجير العمومي تطورا بقيمة 87 أ.د مقارنة بسنة 2015 أي بمعدّل تطور سنوي يساوي 6 % خلال الفترة 2015-2017 كما عرفت كل من نفقات وسائل المصالح ونفقات التدخل العمومي نموا بقيمة 228 أ.د و 46 أ.د تباعا مقارنة بسنة 2015 أي بمعدّل تطوّر سنوي يساوي على التوالي 32 % و 91 % خلال نفس الفترة.

وتستأثر نفقات تسيير المصالح العمومية المحلية البالغة 508 أ.د بنسبة 96 % من جملة نفقات وسائل المصالح ، 36 % منها نفقات استهلاك الكهرباء والغاز وشراء الوقود لوسائل النقل.

أمّا نفقات التنمية فقد بلغت ما جملته 243 أ.د سنة 2017 مسجلة تراجعا بقيمة 83 أ.د مقارنة بسنة 2015 وبنسبة تطوّر سنوي سلبي تساوي 14 % خلال الفترة 2015-2017.

بلغت نفقات العنوان الثاني 243 أ.د وتتمثّل جميعها في مصاريف الاستثمارات المباشرة. وشهدت الاعتمادات غير المستعملة بالنسبة إلى نفقات العنوان الثاني زيادة خلال الفترة 2015- 2017 بنسبة 17 %. وتمثّل تلك الاعتمادات نسبة 37 % من مجمل الاعتمادات المرصودة خلال سنة 2017.

وقد تراجعت نفقات الاستثمارات المباشرة بنسبة14 % مقارنة بسنة 2015. وتعدّ مشاريع الطرقات والمسالك والإنارة أهمّ الاستثمارات التي أجرتها البلدية بنسب تبلغ على التوالي 23 % و19 %.

القدرات المالية

قامت البلدية خلال سنة 2017 بتسديد متخلدات تتعلق بسنة 2016 وما سبقها بلغت قيمتها الإجمالية 208 أ.د تهمّ 79 % منها خلاص متخلّدات تجاه مؤسسات عموميّة، تمثلت خاصة في كل من الشركة التونسية للكهرباء والغاز بقيمة 91 أ.د ومؤسسات أخرى بقيمة 95 أ.د.

وبلغت ديون البلدية بعنوان سنة 2017 ما جملته 88 أ.د 50 % منها تجاه صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

وباعتبار حجم الديون بعنوان سنة 2017، بلغ مؤشّر مديونيّة البلدية تجاه المؤسسات العمومية والخاصة (جملة الديون / جملة موارد العنوان الأول) ما يعادل 5 %. وفي المقابل قدّر مجهود البلدية في مجابهة ديونها (جملة الاعتمادات المرصودة لتسديد المتخلدات وفوائد الدين وأصل الدين / جملة موارد العنوان الأول) بنسبة 23 %.

وبمقارنة حجم الادخار الخام للبلدية (جملة موارد العنوان الأول المحققة – جملة نفقات العنوان الأول المحققة) البالغ 266 أ.د بحجم الديون المستوجبة لسنة 2017، يتّضح أنّ مديونية بلدية السواسي مقبولة وقابلة للتسوية بالاعتماد على قدراتها المالية المتاحة.

ومن جهة أخرى، شهد مؤشر الاستقلالية المالية (جملة الموارد الذاتية / جملة موارد العنوان الأول) ببلدية السواسي تراجعا خلال الفترة 2015 – 2017 حيث بلغت نسبته 67 % خلال سنة 2017 مقابل 78 % خلال سنة 2015.

أمّا مؤشر هامش التصرف (مصاريف العنوان الأوّل - نفقات التأجير / مصاريف العنوان الأوّل) ببلدية السواسي لسنة 2017 ، فقد بلغ 46 % مع تسجيل تحسّن المؤشر مقارنة بسنوات 2015 و2016 حيث بلغ المؤشر خلالهما على التوالي 32 % و33 % .

ملاحظات حول تعبئة موارد البلدية وإنجاز نفقاتها

أولا:تعبئة الموارد

إعداد الميزانيّة

بلغت نسبة الموارد الجملية المحققة ببلدية السواسي مقارنة بالتقديرات (بدون اعتماد التنقيحات) ما نسبته 89 %.

وتراوحت نسب الانجاز في خصوص موارد العنوان الأوّل بين 69 % (مداخيل الاملاك البلدية الاعتيادية) و101 % (مداخيل اشغال الملك العمومي والاستلزام). أمّا في خصوص موارد العنوان الثاني فقد بلغت نسبة الانجاز 91 % .

إعداد جداول التحصيل

تبيّن من خلال فحص جداول التحصيل أنها تتضمن البيانات الأساسية التي من شأنها أن تساعد على تحصيل المعاليم المثقلة، غير أنه لوحظ عدم شمولية جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2017 حيث تضمن 1.626 مسكنا بمبلغ جملي قدره حوالي 50 أ.د بينما يبلغ عدد المساكن المحصاة خلال عملية التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 ما قدره 1.982 مسكنا وبالتالي فإنّ حوالي 18 % من عدد المساكن المبنية بالمنطقة البلدية لم يتمّ تضمينها بجدول التحصيل المعني مما ترتب عنه نقص في المعاليم الموظفة تمّ تقديرها بحوالي 11 أ.د.

كما اتضح استخلاص مبلغ يفوق 2 أ.د بعنوان سنة 2017 تخص 27 مساكن بأذون استخلاص وقتية ، وهو ما يعني عدم شمولية الجدول بعنوان نفس السنة.

أما فيما يتعلق بجدول تحصيل معاليم العقارات غير المبنية فيتضمن 319 فصلا بقيمة تفوق 7 أ.د. وقد لوحظ استخلاص مبلغا يفوق 4 أ.د يخص 101 عقارا سنة 2017 بأذون استخلاص وقتية.

تثقيل جداول التحصيل

لوحظ تأخير في تثقيل جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وجدول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية وذلك خلافا لمقتضيات الفصلين 1 و30 من مجلة الجباية المحلية اللذان ينصّان على أنّ تلك المعاليم مستوجبة الدفع بداية من تاريخ غرة جانفي من كل سنة مما يتطلب تثقيل تلك الجداول قبل ذلك الأجل، حيث تم تثقيل الجداول المذكورة بتأخير بلغ 72 يوما بالنسبة إلى المعلومين.

توجيه الإعلامات

تنصّ الفقرة الأولى من الفصل 28 (خامسا) من مجلة المحاسبة العمومية على أن "يتولّى المحاسب العمومي المكلف بالاستخلاص حال تعهده بالدين تبليغ إعلام للمدين يتضمّن دعوته لخلاص جملة المبالغ المطلوبة منه.."، وقد تبيّن أنّه من جملة 1945 فصلا مثقلا بجدولي تحصيل المعلوم على العقارات المبنيّة والمعلوم على الأراضي غير المبنيّة لم يتمّ توجيه أي إعلام للمطالبين بالأداء خلال سنة 2017.

مواصلة اجراءات الاستخلاص

خلافا لما جاء بالفقرة الثانية من الفصل 28 (خامسا) من مجلة المحاسبة العمومية، والتي نصّت على أن "يتولى المحاسب العمومي تبليغ السند التنفيذي للمدين مع نهاية 30 يوما من تاريخ تبليغ الإعلام المذكور، تبيّن أنه لم يتم تبليغ أيّ سند تنفيذي من المطالبين بمعلوم العقارات المبنية والغير مبنية.

الاستخلاص

مع اعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 286 أ.د في موفّى سنة 2016، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات إلى ما قدره 327 أ.د في سنة 2017. وتمّ استخلاص 36 أ.د أي ما نسبته 11 % مقابل 10 % سنة 2015.

وبلغت تثقيلات سنة 2017 بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات ما جملته 40 أ.د تتوزّع بين المعلوم على العقارات المبنية في حدود 33 أ.د والمعلوم على الأراضي غير المبنية بقيمة 7 أ.د.
وبلغت نسبة استخلاص المعلوم على العقارات المبنية 8 % وهي نفس النسبة المحققة خلال سنة 2015.

أمّا فيما يتعلّق بالمعلوم على الأراضي غير المبنية فقد بلغت نسبة استخلاصه 100 % مقابل 59 % خلال سنة 2015.

المعاليم /المداخيل	المبالغ الواجب استخلاصها (أ.د)	الاستخلاصات (أ.د)	نسبة الاستخلاص (%)	بقايا الاستخلاص (أ.د)
المعلوم على العقارات المبنية	316	25	8	8
المعلوم على الأراضي غير المبنية	10	10	100	0

وارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخيل الأملاك البلدية إلى ما جملته 332 أ.د، تمّ استخلاصها بنسبة 30% مقابل نسبة 22 % سنة 2015.

تحصيل واستخلاص المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية

استنادا إلى المعطيات الواردة بالسجل الوطني للمؤسسات المحدث بالأمر عدد 780 لسنة 1994 والمؤرخ في 4 أفريل 1994، فإنّ المنطقة البلدية بالسواسي تحتوي في سنة 2017 على نسيجا مؤسساتيا يضم 2418 مؤسسة.

وتوظف بلدية السواسي سنويا الحدّ الأدنى من المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المستغلين لعقارات معدّة لهذه الأنشطة والذي يساوي وفقا للفقرة الثانية من الفصل 38 من مجلة الجباية المحلية، المعلوم على العقارات المبنية. وقد لوحظ أنّ البلدية لم تضمّن بجدول مراقبة تحصيل الحد الأدنى للمعلوم المذكور أعلاه كل المؤسسات الراجعة لها بالنظر والمدرجة بالسجل سالف الذكر، حيث اقتصر جدول مراقبة تحصيل المعلوم بعنوان سنة 2017 على 779 مؤسسة (مطالبة بدفع معلوم جملي قدره 48 أ.د سنويا) أي ما يمثّل 32 % من المؤسسات الواردة بالسجل الوطني المنشور من قبل المعهد الوطني للإحصاء. كما لم تقم البلديّة بأيّة عمليّة تحيين سنة 2017.

ورغم أهمية المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية من جملة المداخيل الجبائية الاعتيادية للبلدية، فقد تبيّن أنّه بالإضافة إلى عدم طلبها واستغلالها للقائمات الواردة على القباضة البلدية بالسواسي، فإنها لم تحرص على طلب هذه القائمات من القباضات الأخرى والتي تبين تفاصيل كل عملية تحويل ممّا حال دون إجراء المقارنة بين القيمة المضمّنة بجدول مراقبة تحصيل المعلوم والمبلغ المستخلص فعلا قصد الوقوف على الحالات التي تستوجب خلاص معلوم إضافي باعتبار المعلوم الأدنى المطلوب بما يُسهم في تحصيل موارد إضافية.

<u>سقوط فصول بالتقادم</u>

ينص الفصل 36 من مجلة المحاسبة العمومية على أنّه "يسقط حق تتبع استخلاص الديون العمومية بالتقادم بمضي 5 سنوات ابتداء من غرة جانفي للسنة الموالية للسنة التي أصبحت خلالها مستوجبة الدفع. وتبعا لما ورد بالفصل 40 من القانون عدد 7 لسنة 2011 المؤرخ في 30 ديسمبر 2011 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2012 والذي نص على تعليق آجال التقادم بالنسبة إلى الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى 31 ديسمبر 2012، فإنّ الديون الراجعة للبلدية والمتعلّقة بسنة 2010 وما قبلها تعتبر قد سقطت ما لم تقطع مدة التقادم بأعمال التتبع بداية من تبليغ السند التنفيذي وبكل الأعمال الصادرة عن المدين أو من ينوبه وفقا لما ورد بالفقرة الأولى من الفصل 36 مكرر من المجلة المذكورة.

واتضح في هذا الإطار، من خلال فحص قائمات بقايا الاستخلاص إلى غاية 31 ديسمبر 2017، أنّ القيمة الجملية للديون المتخلّدة بذمة مديني البلدية (دون اعتبار الديون المتعلقة بالمطالبين بالمعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية) قد بلغت في موفى سنة 2017 ما جملته 381 أ.د. وتبيّن في هذا الإطار بأنّ ديون جملية بما قيمته 147 أ.د (أي بنسبة 39 % من جملة الديون المتخلدة) مستوجبة منذ سنة 2010 وما قبلها ولم تشملها أعمال قاطعة للتقادم خلال الفترة من 17 ديسمبر 2010 إلى موفى سنة 2017 بما يعرّضها للسقوط بالتقادم.

مداخيل الأملاك البلديّة العقاريّة

لوحظ ارتفاع في مداخيل الأملاك البلدية خلال سنة 2017 لتبلغ 99 أ.د مقابل 78 أ.د في سنة 2015 أيّ بمعدّل تطور سنوي نسبته 13 %. ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع مداخيل كراء العقارات المعدّة لنشاط تجاري والعقارات المعدة لنشاط مهني حيث بلغت 97 أ.د خلال سنة 2017 مقابل 76 أ.د خلال سنة 2015.

وعلى صعيد آخر وبالرغم من أنّ أحكام القانون عدد 15 لسنة 1977 المؤرّخ في 25 ماي 1977 والمتعلق بتنظيم العلاقة بين المسوّغين والمتسوّغين فيما يخصّ تجديد كراء العقارات والمحلات ذات الاستعمال التجاري أو الصناعي أو المستعملة في الحرف أتاح للبلدية إمكانية تعديل معينات الكراء بما يتلاءم والقيمة الكرائية العادلة وفق ما جاء بالفصول من 22 إلى 26 من القانون سالف الذكر، فإنّه تبيّن من خلال فحص عقود تسويغ المحلات التي هي على ملك البلدية أنّه لم يتم التنصيص على زيادة سنوية في معينات الكراء. كما لم تشهد قيمة معينات الكراء تعديلات منذ إبرامها إلى غاية 31 ديسمبر 2017 بالرغم من أنها تعتبر زهيدة علما وأنه من جملة 97 محل تجاري مسوغ هناك 24 محل يعود تسويغه إلى فترة التسعينات و 6 محلات تعود إلى أواخر السبعينات وأول الثمانينات.

وفضلا عن ذلك تبين وجود عقارات شاغرة على ملك البلدية متكونة من 2 مساكن بمساحة 90 م^2 لكل مسكن و4 محلات تجارية بمساحة 10 م^2 لكل محل. وضلّت دون استغلال إلى موفى ديسمبر 2017 وتمّ تقدير القيمة الكرائية السنوية لهذه العقارات من قبل البلدية بمبلغ 13,200 أ.د.

تنزيل موارد جبائيّة

يتولى قابض البلديّة تحصيل الموارد المتأتية من المعلوم على الأراضي غير المبنيّة والمعلوم على العقارات المبنيّة غير المضمّنة بجدولي تحصيل المعلومين المذكورين بالاستناد إلى وثائق استخلاص وقتيّة صادرة عن البلديّة. وتبيّن أنّه يتمّ تنزيل هذه المبالغ بميزانيّة البلديّة ضمن المقابيض المنجزة عن طريق أذون نهائيّة دون تثقيلها على سبيل التسوية لدى المحاسب عملا بمقتضيات الفصل 266 من مجلّة المحاسبة العموميّة. وانجرّ عن هذه الوضعيّة ضمّ المقابيض المنجزة لمبالغ لم يتم تثقيلها بما لا يبرز نسبة الاستخلاص الحقيقية (المقابيض المنجزة / المبالغ الواجب استخلاصها). وتجدر الإشارة إلى أنّ مبلغ المقابيض المنجزة وغير المثقلة بعنوان المعلوم على الأراضي غير المبنية يساوي 4.333 د و2.322 د بعنوان المعلوم على الأراضي المبنية.

مسك حسابيّة خاصّة بمكاسب البلديّة

ينصّ الفصل 279 من مجلة المحاسبة العمومية على أن يتولى المحاسب مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية المنقولة وغير المنقولة وعند التعذر يتولى مراقبتها وجمعها بحساباته كما يقوم في موفى كل سنة مالية بجرد تلك المكاسب. وخلافا لما جاء بالفصل سالف الذكر فقد تبيّن أنّه لا يتم مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية كما لا يتمّ القيام بجرد سنوي لها.

التصرف في الإيداعات والتأمينات بالعمليات الخارجة عن الميزانية وتسويتها

تنصّ التعليمات العامة عدد 5 بتاريخ 2 سبتمبر 1991 والمذكرة العامة عدد 47 بتاريخ 22 جوان 2005 الصادرتين عن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والتي تنصان على استحثاث الإجراءات اللازمة لتسوية العمليات الخارجة عن الميزانية خاصة في بندي الإيداعات المختلفة والضمانات والعمل على تسوية المبالغ التي تجاوزت السنتين وذلك بتنزيلها بميزانية البلدية. إلاّ أنّه بالرجوع إلى القائمات المفصلة في المقابيض الخارجة عن الميزانية والمتبقية للصرف بتاريخ 31 ديسمبر 2017، تبيّن أنّ 12.053 أ.د من جملة 18.766 أ.د بعنوان إيداعات مختلفة تعود إلى أكثر من سنتين ولم تتم تسويتها. وكذلك الشأن بالنسبة إلى بند الضمانات، حيث تبيّن عدم تسوية مبالغ تعود إلى سنة 2013 وما قبلها بقيمة 4.142 أ.د من جملة 130.283 أ.د.

ثانيا: انجاز النفقات

تقدير نفقات الميزانية

بلغت نسبة الجملية لتنفيذ الميزانية 78 % من التقديرات المرسمة بميزانية البلدية توزعت في حدود 87 % بالنسبة إلى العنوان الأوّل و48 % بالنسبة إلى العنوان الثاني. ويعود ضعف هذه النسبة إلى سوء تقدير النفقات المتعلّقة بالتنمية حيث تمّ ترسيم اعتمادات بعنوان الاستثمارات المباشرة قدرها 389 أ.د في الميزانية في حين بلغت النفقات بهذا العنوان مبلغا قدره 243 أ.د مسجّلة بذلك نسبة إنجاز لم تتجاوز 63 **%.**

وبالرغم من تسجيل البلدية لنسبة تغييرات بالزيادة، بخصوص الاستثمارات المباشرة، ((الاعتمادات النهائية المرسمة - الإعتمادات الأصلية المرسمة)/(الإعتمادات الأصلية المرسمة)) قدرها 26 %، إلّا أنّ نسبة عدم استهلاك الاعتمادات المخصّصة لها تجاوزت 37 %.

تنفيذ البرنامج السنوي للاستثمار لسنة 2017

تمّ إعداد البرنامج السنوي للاستثمار لسنة 2017 بناء على الجلسات التشاركية مع المواطنين.

وتضمّن البرنامج أربع مشاريع جديدة رُصدت لهم اعتمادات بقيمة 1.157 أ.د، وهي: مشروع تهذيب حي الزياتين بمبلغ 900 أ.د ومشروع التنوير العمومي بمبلغ 100 د ومشروع اقتناء معدات نظافة بقيمة 100 أ.د ومشروع تعهد وصيانة الملعب البلدي بمبلغ 57 أ.د. علما وأنّ البلدية ساهمت ذاتيا لإنجاز هذه المشاريع بمبلغ 120 أ.د وتحصلت على بقية التمويل كمساعدات غير موظفة.

ولئن تّم إنجاز ثلاث مشاريع بنسبة 100 % فإنّ مشروع تهذيب الحي الشعبي بلغ مرحلة الدراسات التفصيلية ونشر طلب العروض في موفى سنة 2017.

الالتزام بالآجال القانونية لعقد النفقات

خلافا للفصل 90 من مجلة المحاسبة العموميّة الذي ينص على أنّه لا يجوز عقد مصاريف عادية لسنة مالية ما بعد 15 ديسمبر من نفس السنة إلا عند الضرورة الواجب إثباتها. لوحظ تولي البلدية عقد نفقات بعد انقضاء هذا الأجل بقيمة جمليّة فاقت 648 د.

التصرّف في الضمانات النهائيّة لعقود اللزمة

نصّت كراسات الشروط المنظمة للمسلخ البلدي ولمختلف الأسواق المستلزمة ببلدية السواسي على أن يبقى الضمان النهائي مخصصا لحسن تنفيذ اللزمة ولاستخلاص ما عسى أن يكون المستلزم مطالبا به من المبالغ بموجب العقد ولا يمكن استرجاعه إلا بعد انتهاء مدة اللزمة وبإذن من الجهة المانحة، إلاّ أن البلدية تعتبر قيمة الضمان النهائي خلاصا للمبلغ المستوجب عن الثلاثية الأخيرة من استغلال اللزمة الأمر الذي لا يسمح لها بجبر الضرر الذي يمكن أن يحصل لها من جراء هذا الاستغلال.

نفقات بعنوان الاستلزام

علاوة على ذلك، نص الفصل 21 من كراسات الشروط المنظمة لاستلزام كل من السوق اليومية والسوق الأسبوعية والمسلخ البلدي لسنة 2017 على أن يتولى المستلزم تنظيف السوق ورفع جميع أنواع الفضلات وفي صورة عدم قدرته على القيام بعملية التنظيف تحلّ البلدية محلّه مقابل تحمل المستلزم المصاريف الناجمة عن هذه العملية (دفع مبلغ 300 د). وخلافا لذلك أمّنت بلدية السواسي تنظيف جميع هذه الأسواق والمسلخ وقامت برفع جميع أنواع الفضلات بكلفة جمليّة بلغت 44 أ.د في موفى سنة 2017 دون الرجوع على المستلزمين ومطالبتهم بها.

أهم التوصيات

- ✓ تحيين جداول التحصيل وتثقيلها في الآجال القانونية والتأكد من شمولية الفصول المدرجة بها.
- ✓ استغلال القائمات التفصيلية في إجراء المراقبة الدورية لتحصيل المعلوم على المؤسسات الصناعية والتجارية والمهنية.
- ✓ مضاعفة الجهود في مجال الاستخلاص بمتابعة كبار المدينين خاصة وتفعيل إجراءات التتبع ومواصلة مختلف مراحله في الآجال القانونية.
- ✓ مزيد العمل على ضبط الأملاك وجردها جردا دقيقا والعمل على حمايتها وعلى تحصيل أفضل العوائد المالية منها باستكمال مراجعة العقود القديمة وتحيين معينات الكراء وتفعيل نسب الزيادة السنوية والاستفادة من الأملاك غير المستغلة.
- ✓ تطهير قائمات بقايا الاستخلاص بطرح الفصول غير القابلة للاستخلاص أو المثقلة خطأ.
- ✓ الالتزام بالقواعد والإجراءات والآجال التي تحكم عقد النفقات وتأديتها طبقا للصيغ القانونية الجاري بها العمل.
- ✓ ضرورة الحرص على تفادي النفقات غير المبرّرة المتعلقة باستلزام الأسواق.

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية و البيئة
ولاية المهدية
بلدية السواسي

السواسي في : 19 ديسمبر 2018

2312
عدد

من رئيس بلدية السواسي
إلى
السيد رئيس الغرفة الجهوية
لدائرة المحاسبات بسوسة

الموضوع : حول الرقابة المالية على حسابات بلدية السواسي

المرجع : مكتوبكم عدد 122/12/2018 بتاريخ 17 ديسمبر 2018

المصاحيب : إجابة على تقرير الملاحظات الأولية .

و بعد ،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه و المتعلق بإجراء رقابة مالية على حسابات بلدية السواسي بعنوان تصرف سنة 2017 ، يشرفني إفادة الجناب بإجابة على تقرير الملاحظات الأولية مع نشرها على الموقع الالكتروني للغرفة الجهوية لدائرة المحسابات بسوسة المبين بمكتبوكم .

والسلام./.

رئيس البلدية
مظاهر النوري

بلدية السواسي شارع الجمهورية 5140 ☎ 73.610.211 فاكس 73.610.499
E-Mail Communesouassi.1965@gmail .com

بلديـــة الســـواســـي

أولا : تعبئة الـــمـــوارد :

①إعداد الـــميزانية :

تسعى بلدية السواسي إلى تحسين نسبة إنجاز موارد العنوان الاول عن طريق تحسين نسب استخلاص مختلف الموارد و تحسين نسبة إنجاز موارد العنوان الثاني عن طريق تخصيص مبالغ المال الاحتياطي و المساعدات الموظفة و الغير موظفة لتمويل المشاريع ، مع العلم أنه إلى غاية موفى شهر نوفمبر 2018 تم تحقيق ميزانية 2018 بنسبة جملية حوالي 110 % .

②إعداد جـدول التحصيل :

بمناسبة إعداد الاحصاء العام العشري للعقارات المبنية و العقارات غير المبنية 2026/2017 تم تدارك النقص الحاصل على مستوى إحصاء العقارات المبنية حيث تضمن جدول التحصيل لسنة 2018 : 2217 فصلا بمبلغ جملي قدره : (89.358,640 د) .

③تثقيل جـداول التحصيل :

تتعهد بلدية السواسي بداية من سنة 2019 تدارك التأخير في تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية و المعلوم على العقارات غير المبنية و ذلك بإعدادها و توجيهها إلى السيد قابض المالية محتسب بلدية السواسي قبل موفى شهر ديسمبر 2018

④توجيـــه الاعلامـــات :

تتعهد بلدية السواسي بمعاضدة مجهودات قابض المالية بالسواسي محتسب البلدية و ذلك بإعداد الاعلامات الأولية و توفير سيارة و عون للقيام بعملية توزيع الاعلامات على الـــمطالبين .

⑤تحصيل و استخلاص المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية

تتعهد بلدية السواسي بالتنسيق مع مصالح المعهد الوطني للاحصاء للحصول على قائمات في المؤسسات الناشطة ببلدية السواسي بالرغم انه تم خلال سنة 2016 بمقتضى الأمر الحكومـــي عدد 601 لسنة 2016 المؤرخ في 26 ماي 2016 إحداث بلدية سيدي زيد - أولاد مولاهم بمعتمدية السواسي .

أما فيما يتعلق باستخلاص المعلوم عل المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية على المؤسسات التي تقوم بالتصريح بالمداخيل عن بعد او التي تمثل فروعا لمؤسسات أخرى فلقد تم العمل على هذا الملف منذ سنة 2012 حيث تتحصل بلدية السواسي على مداخيل شهرية من هذا المعلوم متأتية من قباضة المالية بالبحيرة تونس و تحتوي على مبالغ تتجاوز بكثير الحد الادنى المطلوب و هو جعل هذا المعلوم في تطور من سنة إلى أخرى .

⑥مداخيل الامـــلاك البلدية :

بادرت بلدية السواسي بداية من سنة 2018 تبعا لمداولة المجلس البلدية في دورته الاستثنائية بتاريخ 11 جانفي 2018 و المصادق عليها من قبل سلطة الإشراف بتاريخ 05 فيفري 2018 بالشروع في إجراءات تعديل عدد 06 عقود محلات سكنية و عدد 60 محل تجاري و جلها في مرحلة التقاضي حاليا .

أما فيما يتعلق بوجود محلات شاغرة فان بلدية السواسي تسعى لتنفيذ الاحكام القضائية الصادرة ضد المتخوزين بعدد 02 محلات سكنية و سيتم تسويغ بقية المحلات التجارية طبقا لإجراءات الجاري بها العمل .

⑦مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية :

تتعهد بلدية السواسي بالتنسيق مع المحاسب، بمسك حسابية خاصة بممتلكات البلدية المنقولة بعد جردها و ضبطها .

ثانيا : إنجاز النفقـــات :

❶تقدير نفقـات الـميزانيـة :

نفقات العنوان الثاني لم تتجاوز 63 %راجع إلى تواصل انجاز مشروعي تهيئة الملعب البلدي و التنوير العمومي إلى بداية سنة 2018

❷تنفيذ البرنامج السنوي للاستثمار لسنة 2017

تم تمويل البرنامج السنوي للاستثمار لسنة 2017 بمساعدة غير موظفة قدرها 80 أ.د خصصت لتمويل مشاريع التنوير العمومي و اقتناء معدات النظافة و منحة استثنائية من صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية قدرها 49 ا.د لتمويل مشروع تهيئة الملعب البدي و مساعدة موظفة قدرها 900 ا.د لتمويل مشروع تهذيب حي الزياتين الذي أوكلت مهمة انجازه الى وكالة التهذيب و التجديد العمراني بمقتضى مداولة المجلس البلدي في دورته العادية الثالثة لسنة 2016 بتاريخ 16 ماي 2016 و المشروع حاليا في طور الانجاز و بلغت النسبة حوالي 40 %

❸الالتزام بالآجال القانونية لعقـــد النفقات :

فيما يتعلق بعقد نفقات عادية بعدد 15 ديسمبر يتم بعد الحصول على تأشيرة مراقبة المصاريف العمومية قبل 15 ديسمبر و نظرا لعدم التوصل بالمعدات أو الـمواد أو الأشغال إلا بعد تاريـــخ 15 ديسمبر إضافة إلى توفـــر السيولة و استكمال استخلاص جميع الـــموارد ، يتم خلاصها قبـــــل 31 ديسمبر من نفس السنة .

و تتعهد بلدية السواسي بالاقتصار على عقد النفقات الضرورية بعد 15 ديسمبر من نفس السنة .

❹نفقـات بعنـــوان الاستلـــزام :

لقد تم اتخاذ قرار في غلق المسلخ البلدي بداية من تاريخ 02 أكتوبر 2017 باعتباره غير قابل للتأهيل و نقلة العامل المكلف بالحراسة و التنظيف إلى المستودع البلدي .

أما فيما يتعلق بالسوق الأسبوعية و السوق اليومية تتعهد بلدية السواسي بمراجعة كراسات الشروط و ذلك بعد عرضها على أنظار المجلس البلدي باعتبار ان انتصاب الباعة بهذه الأسواق يكون بمختلف الانهج و الشوارع و ليست في فضاءات مغلقة إضافة إلى ان المعلوم يعتبر زهيدا و لا يفي بالغرض

الإدارة العامة
للمحاسبة العمومية والاستخلاص
DGCPR
DIRECTION GÉNÉRALE DE LA COMPTABILITÉ PUBLIQUE ET DU RECOUVREMENT

وزارة المالية

القباضة المالية بالسواسي

R F SOUASSI

السواسي في 24 ديسمبر 2018

إلـــى

السيّد رئيس الغرفة الجهوية للمحاسبات بسوسة

الموضوع: حول بعض الملاحظات على حسابات بلدية السواسي.

المرجع: تقرير ملاحظات أولية عدد ص/122/12/2018 بتاريخ 17 ديسمبر 2018.

تحية طيبة وبعد،

ردّا على بعض الملاحظات الواردة بتقريركم المذكور و التي تخص قابض المالية محتسب بلدية السواسي، نفيد سيادتكم أنه و كما تفضلتم، لم تتولى القباضة توجيه الإعلامات وكذلك محاضر التبليغ للمطالبين بالآداء بعنوان المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية خلال سنة 2017، وذلك راجع إلى مشمولات القباضة المتعددة وإلى كثرة الفصول المثقلة وإعطاء الأولية لديون الدولة (ديون جبائية وخطايا وعقوبات مالية) في ظل نقص الأعوان التي من شأنها إعداد الإعلامات والمحاضر وكذلك نقص أعوان التبليغ (عدلي خزينة فقط) موكول لهما تبليغ جميع الفصول المثقلة الراجعة للدولة والجماعات المحلية. وسنعمل مستقبلاً على إستنفاذ عمليات التبليغ الودية منها والجبرية حرصًا على إستخلاص ديون بلدية السواسي وتنمية مواردها.

أما في ما يخص التصرّف في الإيداعات و التأمينات بالعمليات الخارجة عن الميزانية، فإننا سنعمل على تسوية المبالغ التي تجاوزت السنتين وذلك بتنزيلها بميزانية البلدية و تطهير بندي الإيداعات المختلفة و الضمانات قدر الإمكان وفق التعليمات العمة والمذكرات الصادرة في الغرض. والســـــلام

قابض المالية بالسواسي

الإمضاء: ماهر الخاج محمود

القباضة المالية بالسواسي - شارع البينة - 5140 - السواسي - الهاتف / الفاكس: 73610188